

وعلى الرغم من ان العديد من المطالب، التي تقدم بها العائدون (والعود احمد) الى حظيرة م.ت.ف. تبدو كأنها تعجيزية ولا تخلو من ابتزاز (وكأنك ببعضهم، مع عودته الميمونة، يريد ان يقبض ثمن خوفه وتقاعسه واصطكاك ركبته يوم احجم عن تأدية واجبه والبقاء ضمن الركب)، فان نظرة فاحصة الى الجوهر تظهر ان طروحات عدة لا تخلو من صحة، وهي في مكانها. وبالتالي، فان «الحوار» حولها، بغض النظر عن هوية مطلقها او قصدهم من ذلك، يساهم في التعرف على ازمة المقاومة، بمعظم ابعادها.

ولو دققنا ملياً، وتفحصنا الاتفاقات والبيانات المختلفة التي ظهرت خلال معمعة الحوارات، لأمكننا حصر مضامينها في ثلاث نواح رئيسية:

- ١ - الدعوة الى اصلاح اوضاع منظمة التحرير الفلسطينية، بهيئاتها ومؤسساتها المختلفة، وارسائها على اسس اكثر «ديموقراطية».
- ٢ - تأكيد ان الكفاح المسلح هو الشكل الرئيس للنضال الفلسطيني.
- ٣ - الاجماع على ضرورة عقد مؤتمر دولي لحل ازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية.

جديد المنظمات كقديمها

تركز «المعارضة» الفلسطينية، الممثلة في منظمات المقاومة الصغيرة، في مطالبها اصلاح اوضاع م.ت.ف. على نقاط واضحة ومحددة للغاية، من بين اهمها توسيع مكتب المجلس الوطني؛ وانتخاب المجلس المركزي من قبل المجلس الوطني مباشرة ومنحه صلاحيات تقريرية تشمل صلاحية محاسبة اللجنة التنفيذية؛ وتمثيل كافة الفصائل والقوى الوطنية المعترف بها في عضوية اللجنة التنفيذية وانتخاب نواب لرئيس اللجنة؛ وتشكيل امانة عامة تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية.

ومن حيث المبدأ، تثير هذه المطالب (التي لم يُقر معظمها خلال الدورة الاخيرة للمجلس، على كل حال) التعاطف معها، اذ ان توسيع قاعدة القيادة الفلسطينية، وتحديد صلاحيات افرادها، ومسؤولياتهم، تبدو، لأول وهلة، وكأنها المنطق السليم بعينه. غير ان نظرة اعمق الى هذه المواقف، في ضوء الممارسات القديمة، والمتكررة دائماً وأبداً، تدفع الى الاعتقاد بأنها ليست الا بمثابة كلام حق يُراد به باطل، او - في احسن الاحوال - سوف يؤدي الى باطل.

ان الهدف الرئيس من وراء هذه الطروحات هو سعي متواصل من قبل المنظمات الفلسطينية الصغيرة الى تحقيق حلم قديم للسيطرة على القرار الفلسطيني، بواسطة فرض دكتاتورية الاقلية على الاكثية، من خلال مطالبها باعتماد ما تسميه الأطر الجبهوية، التي يفترض، بموجب «أسسها»، ان لا يتخذ اي قرار الا بعد موافقة الجميع، جملة وتفصيلاً؛ وهو ما يؤدي، بالتالي، الى منح شبه «فيتو» لكل طرف، يمكنه، على مزاجه، من شل اي تحرك لا يعجبه، حتى ولو وافقت عليه الاكثية المطلقة.

ولهذه «التطلعات»، على كل حال، تاريخ غير قصير، لا يزال هنالك من يحنّ اليه. فخلال مرحلة ما قبل بيروت، شغلت تلك المنظمات حيزاً كبيراً مضخماً، فاق حجمها بأضعاف المرات؛ بينما قاسى العمل الفلسطيني الكثير بسبب التناحر والمزايدات فيما بينها، وكذلك نتيجة ضعفها وخوفها، وبالتالي انعدام قدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب حتى وان كانت مقتنعة، في قرارة نفسها، كما حدث اكثر من مرة، بصحة موقفها، وذلك خشية من ردود فعل قد تضر بمصالحها الضيقة. ويبدو كأن سنوات الانشقاق والقطعية، المنصرمة، كانت دون فائدة، من هذه الناحية. فلقد كان في الامكان، مثلاً، اعتماد اساليب اخرى، اكثر تطوراً، لادارة العمل الفلسطيني، مثل «حكومة» و «معارضة»، او طريقة